

ملخص وقائع ورشة العمل حول
"القطاع المصرفي في الدول العربية: الأداء والتحديات"
(الكويت: 19-20 فبراير 2001)

عرض: رياض

دهال

ملخص وقائع ورشة العمل حول
"القطاع المصرفي في الدول العربية: الأداء والتحديات"
(الكويت: 19-20 فبراير 2001)

عرض: رياض دهاال*

إنطلاقاً من اهتمامه بموضوع القطاع المصرفي في الدول العربية، نظم المعهد العربي للتخطيط ورشة عمل حول "القطاع المصرفي في الدول العربية: الأداء والتحديات" خلال الفترة من 19 إلى 20 فبراير 2001 بمقره في دولة الكويت.

يقوم القطاع المصرفي بدور هام في الاقتصاد ويسهم بدرجة كبيرة في تطويره. وقد بينت الأزمات المصرفية التي شهدتها العالم خلال العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص منها أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينات، مدى انعكاس التطورات السلبية في القطاع المصرفي على الاقتصاد الوطني. وبالنسبة للقطاع المصرفي في الدول العربية، فعلى الرغم من عدم تعرضه لأزمات كبيرة، إلا أنه لا يمكن القول بأنه محم منها خاصة في مناخ العولمة. ويمكن للأقطار العربية الاستفادة من دروس الأزمات المصرفية التي وقعت في العالم وتبني خطوات وإجراءات تهدف من خلالها إلى تعزيز قطاعها المصرفي ورفع كفاءته من أجل مواجهة التحديات.

تشط المصارف التقليدية في عدد من الدول العربية، جنباً إلى جنب مع المصارف الإسلامية، مما يجعل هيكل القطاع المصرفي في هذه الدول مختلفاً عنه في معظم دول العالم. وتتباين نسبة المصارف التابعة للقطاع العام من دولة إلى أخرى وذلك باختلاف درجة تدخل الحكومة في النشاط المصرفي. وبالإضافة إلى أنواع التقنيات المستخدمة ونوعية الخدمات المقدمة، فإن هيكل الملكية يؤثر على أداء المصارف العربية. ولكن، مهما كانت طبيعة المصارف العربية أو نوع ملكيتها أو نوعية الخدمات التي تقدمها، فإنها تواجه تحديات على المستويين الدولي والمحلي. فعلى المستوى الدولي، فإن التحدي الأكبر يتمثل في العولمة بمختلف أشكالها. أما على المستوى المحلي، فإن التنظيم والرقابة وإعادة الهيكلة والخصخصة تعتبر من أهم التحديات التي يجب على المصارف العربية التعامل معها. من هنا كانت هذه الورشة التي استهدفت توفير إطار لمناقشة القضايا المتعلقة بالقطاع

* منسق ورشة العمل وعضو في الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط.

المصرفي في الدول العربية والتحديات التي يواجهها، ومناقشة طرق التعامل مع هذه التحديات. وقد ناقشت الورشة ثمانية أوراق بحثية قام بإعدادها متخصصون في مجال القطاع المصرفي، ركزت سبعة منها على القطاع المصرفي في مصر والأردن والسودان ولبنان وتونس والجزائر، بينما تطرقت الورقة الثامنة إلى المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما يلي ملخص للأوراق المقدمة في الورشة يبرز النقاط الرئيسية التي تناولتها هذه الأوراق.

تناولت الورقة الأولى القطاع المصرفي المصري وقد كانت من إعداد رشا مصطفى عوض من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء في مصر، بعنوان "خصائص القطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية". وقد استهدفت الورقة تحليل خصائص القطاع

المصرفي المصري وذلك من خلال أربعة أقسام رئيسية. استعرض القسم الأول منها تطور الإطار المؤسسي والتشريعي للقطاع المصرفي المصري منذ بداية العمل المصرفي في مصر عام 1856 حتى وقتنا الحاضر. وقد قسمت الباحثة هذه الفترة الزمنية إلى أربعة مراحل، بدأت المرحلة الأخيرة منها عام 1991 عندما تبنت مصر برنامجاً للإصلاح الاقتصادي. واستعرض القسم الثاني من الورقة الهيكل الحالي للقطاع المصرفي المصري، حيث يحتوي هذا القطاع (عند منتصف 1999) على 63 مصرفاً منها 28 مصرفاً تجارياً و 31 مصرف استثمار وأعمال و 4 مصارف متخصصة. ومن بين هذه المصارف هناك ثمانية تابعة للقطاع العام، أربعة منها تجارية وأربعة متخصصة. وتقوم المصارف التابعة للقطاع العام بدور مهم في النشاط المصرفي، حيث تسيطر على حوالي 60% من إجمالي الأصول وإجمالي الودائع لدى المصارف التجارية ومصارف الاستثمار والأعمال. وقد تناول هذا القسم التحليل الكمي للهيكل - الأداء من خلال استخدام نموذج الهيكل - السلوك - الأداء. واستهدف هذا النموذج اختبار كل من، فرضية وجود علاقة بين معدل ربحية المصارف ودرجة تركيز الودائع، وفرضية وجود علاقة بين معدل ربحية المصارف ودرجة تركيز الودائع، وفرضية وجود علاقة طردية بين معدل الربحية والحصة السوقية. وأشارت نتائج تحليل النموذج إلى معنوية العلاقة بين معدل العائد على الأصول كمؤشر للربحية ومتغير الحصة السوقية. كما أشارت النتائج إلى تعرض القطاع المصرفي لمزيج من سيطرة مصارف القطاع العام ودرجة عالية من التركيز. ويقدم القسم الثالث بعض مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي المصري، ومقارنتها بمؤشرات الأداء المالي لبعض الدول العربية وفقاً لنتائج مؤسسات التقييم الدولية. حيث أشارت نتائج أحدث تقييم لمؤسسة Moody's الدولية إلى أن أداء القطاع المصرفي المصري متوسط، وكذلك بالنسبة للقطاع المصرفي في الدول العربية الأخرى التي قامت هذه المؤسسة بتقييمها. وتعرض القسم الرابع من الورقة إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتطور القطاع المصرفي. وفي هذا الإطار، قامت الباحثة باختبار دور النمو الاقتصادي في تطور القطاع المصرفي، من خلال تطبيق نموذج تكلفة الوساطة المالية. وقد أشارت نتائج تحليل النموذج إلى عدم معنوية هذه العلاقة. وخلصت الباحثة إلى أن النمو الاقتصادي لم يكن له (خلال فترة الدراسة) دور مهم في تطوير القطاع المصرفي المصري.

أما الورقة الثانية فقد تناولت أوضاع القطاع المصرفي الأردني، وكانت من إعداد مروان الزعبي من البنك المركزي الأردني، بعنوان "الجهاز المصرفي الأردني: الأداء والتحديات". وقد استعرضت الورقة أربعة محاور شملت تطور العمل المصرفي وإنجازات البنك المركزي، وسياسته الرقابية والتحديات التي يواجهها العمل المصرفي وأفاق النمو، وكذلك أداء الجهاز المصرفي الأردني. وقد استعرض الباحث في الجزء الأول من الورقة، مجموعة الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من أجل تطوير العمل المصرفي، أهمها إزالة القيود الكمية المتعلقة بحجم الائتمان، وتلك المتعلقة بالتملك في المصارف المحلية، وتعويم أسعار الفائدة، وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالرقابة والتفتيش والإفصاح وكفاية رأس المال، بالإضافة إلى إقرار قانون المصارف في عام 2000 الذي واكب المستجدات والتطورات على الساحة المصرفية الدولية. وتناول الجزء الثاني سياسة البنك المركزي في مجال الرقابة على المصارف، حيث ركزت هذه السياسة على ستة محاور رئيسية هي: التركيز على كفاءة ونزاهة الإدارة، متطلبات الشفافية، التنظيم الاحترازي للعمل المصرفي، ضمانات القطاع العام، تنظيم الرقابة المصرفية الفعالة، والرقابة بأسلوب المخاطر. وفي الجزء الثالث من الورقة تناول الباحث التحديات وأفاق النمو. فقد استعرض تطلعات البنك المركزي، في ظل التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الأردني، في تحقيق غاياته المتمثلة في الاستمرار في تقوية رؤوس الأموال لتوفير المزيد من الثقة والأمان في العمل المصرفي، الاستمرار في تشجيع المصارف على تقديم الخدمات المصرفية المتطورة، الاستمرار في تشجيع المصارف على مواكبة التقنيات الحديثة ورفع مستوى الربط الآلي ومستوى التأهيل للمهارات والكوادر العاملة وكذلك الاستمرار في التركيز على مفهوم الرقابة الداخلية في

المصارف وعلى الرقابة بأسلوب المخاطر. كما استعرض الباحث في الجزء الرابع من الورقة أداء الجهاز المصرفي الأردني خلال عقد التسعينات. وقد ركز الباحث في تقييمه لأداء الجهاز المصرفي على مؤشرات السيولة ومخاطر الائتمان، والرافعة وكفاية رأس المال، والكفاءة، والإنتاجية ومؤشرات الربحية. وبناءً على تحليله للتطورات التي طرأت على المؤشرات التي استخدمها في التقييم، توصل الباحث إلى خلاصة مفادها أنه رغم الركود الذي شهده الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة إلا أن المصارف حافظت على مركز مالي سليم ومستويات أرباح معقولة.

أما الورقة الثالثة فقد خصصت لدراسة القطاع المصرفي السوداني، وقد أعدت من قبل **نصر الدين سليمان هارون من بنك السودان**، وكانت بعنوان **"أداء المصارف السودانية في ظل تحديات الحاضر ورؤى المستقبل"**. إستهدفت هذه الورقة تقييم أداء الجهاز المصرفي السوداني وإيراز مقدرته على التعامل مع التحديات التي يواجهها، وتسليط الضوء على السياسات التي تبناها البنك المركزي لإصلاح الجهاز المصرفي وإمكانية نجاحه في خلق واقع جديد. إستعرضت الورقة أولاً الخلفية التي قام عليها الجهاز المصرفي السوداني والتطورات التي قادت إلى تشكيل الواقع الذي يعيشه في الوقت الحالي. ثم تطرقت الورقة إلى حجم النشاط المصرفي وتأثيرات البيئة العالمية والمحلية بمختلف عناصرها عليه. كما استعرضت تقييم أداء المصارف السودانية خلال الفترة 1995-1999 وذلك من ثلاث جوانب رئيسية: جانب الإنتاجية الذي تضمن التمويل والخدمات المصرفية، وجانب العائد على العمل المصرفي، وكذلك مخاطر العمل المصرفي التي تضمنت نقص السيولة والتعثّر في استرداد التمويل ومخاطر عدم كفاية رأس المال ومخاطر العمليات المصرفية. ثم استعرض الباحث أهم التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي السوداني والتي صنفها إلى مجموعتين رئيسيتين، ركزت الأولى على التحديات الداخلية التي تتمثل في تحديات ناتجة عن كيفية التعامل مع واقع البيئة المحيطة بالعمل المصرفي، وتحديات متعلقة بمعالجة مواقع الضعف في المصارف. كما ركزت المجموعة الثانية على التحديات الخارجية التي تتمثل أساساً في تيار العولمة الذي سيؤدي إلى انفتاح المصارف السودانية على المنافسة العالمية. وأخيراً، استعرض الباحث سياسة الإصلاح المصرفي التي تبناها بنك السودان منذ بداية التسعينات والتي قام بتطبيقها من خلال برامج وإجراءات كان هدفها تعزيز سلامة الجهاز المصرفي وتنميته ليصبح قادراً على القيام بدوره في المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواكبا للتحوّلات العالمية في المجال المصرفي.

وتناولت الورقة الرابعة المصارف الإسلامية وكانت من إعداد **حسن الحاج محمد من المعهد العربي للتخطيط**، وكانت بعنوان **"أداء المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي"**. استعرض الباحث في هذه الورقة تقييم أداء سبعة مصارف إسلامية تعمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 1995-1999، وذلك عن طريق استخدام مجموعة من النسب المالية. فبعد أن قيّم الباحث أداء المصارف قيد الدراسة، قام بمقارنة أدائها مع أداء المصارف التقليدية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها، أن المصارف الإسلامية لا تزال تمثل جزءاً صغيراً من القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث لا يتعدى مجموع أصولها نسبة 8% من مجموع أصول القطاع المصرفي في هذه الدول. كذلك فإن السوق الخاص بالمصارف الإسلامية يتميز بدرجة عالية من التركيز في كل دولة. إضافة إلى ذلك فإن لدى المصارف الإسلامية نسبة عالية من السيولة بالمقارنة مع المصارف التقليدية. كما تدل نسب الربحية التي توصل إليها الباحث أن المصارف الإسلامية تتميز بدرجة أعلى من الربحية من المصارف التقليدية. وأخيراً، أشار الباحث إلى أن المصارف الإسلامية التي هي في معظمها حديثة تنمو بسرعة، حيث أصبح بعضها مدرجاً على قائمة أكبر مائة مصرف عربي.

أما الورقة الخامسة، فقد تناولت موضوع الاندماج في القطاع المصرفي، وكانت من إعداد **عبدالرزاق شرجي من الجامعة اللبنانية، بعنوان "النموذج الإحصائي متعدد الأبعاد بغرض دمج القطاع المصرفي المكثف في لبنان"**. استهدفت هذه الورقة دراسة إمكانية تطوير نموذج لتصنيف المصارف اللبنانية خلال سنة 1999 إلى مجموعات متجانسة لغرض الدمج. وطبق الباحث في المرحلة الأولى طريقة تحليل العوامل من أجل تخفيض عدد النسب المالية من 52 إلى 7. واحتفظ بستة من هذه الأخيرة للمراحل اللاحقة. واستخدم في المرحلة الثانية تحليل الزمر من أجل تصنيف 50 مصرف في أربع مجموعات متجانسة. ثم استخدم تحليل التحيز من أجل دراسة الفروقات بين هذه المجموعات. وأخيراً، اختبر الباحث قدرة النموذج في التنبؤ، وأشارت النتائج إلى أن التنبؤ كان ناجحاً بنسبة 100%. وخلص الباحث إلى نتيجة مفادها أنه يمكن استخدام هذا النموذج لإعادة هيكلة القطاع المصرفي اللبناني، فاقترح توسيع نطاق استخدام هذا النموذج قطاعياً لصناعات أخرى وجغرافياً لدول عربية أخرى.

أما الورقة السادسة فقد كانت من إعداد **عبدالفتاح بوري من جامعة صفاقس، بعنوان "كيف يمكن توجيه النظام المصرفي في عهد التحرير المالي: حالة تونس"**، فقد تطرقت إلى عناصر الضعف المتبقية في القطاع المصرفي التونسي بعد الإصلاحات المالية التي قامت بها السلطات النقدية. واعتبر الباحث أن عناصر الضعف هذه تؤثر على التنافسية والربحية والكفاءة في القطاع المصرفي التونسي. وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء، استعرض الجزء الأول منها خلفية تاريخية حول القطاع المصرفي التونسي منذ استقلال البلاد. وركز الجزء الثاني على عناصر الضعف المتبقية في القطاع المصرفي التونسي. ولخصها الباحث في تدخل الدولة، عدم ملائمة الإطار القانوني والضعف في إدارة المصارف. وتضمن هذا الجزء من الورقة جانباً تطبيقياً استخدم فيه الباحث مبدأ الكفاءة X في حالة المصارف التونسية. وحدد عدم الكفاءة على أنها الفرق بين التكاليف ونوعية المدخلات بين مصرف معين ومصرف مثالي. وشمل التحليل 11 مصرفاً تجارياً واستثمارياً عن الفترة 1995-1998. واستنتج الباحث من الدراسة التطبيقية أن متوسط الكفاءة في القطاع المصرفي التونسي يساوي حوالي 49%، واعتبر هذه النسبة مستوى منخفضاً من الكفاءة. وفي الجزء الثالث من الورقة، قدم الباحث عدداً من الاقتراحات يمكن إدراجها في إعادة هيكلة لاحقة للقطاع المصرفي التونسي. وشملت هذه الاقتراحات إعادة الثقة في القطاع المصرفي، وتحسين توفر الخدمات المصرفية للشركات، واسترجاع القروض المجمدة وإعادة النظر في دور المصارف تمشياً مع تطور السوق.

أما الورقة السابعة التي تناولت أوضاع القطاع المصرفي الجزائري فقد كانت من إعداد **رياض دهال من المعهد العربي للتخطيط، بعنوان "إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري: الوضع الحالي والتوقعات"**. استهدفت هذه الورقة مراجعة وتقييم الإصلاحات التي تمت في القطاع المصرفي الجزائري منذ بداية التسعينات، أي منذ صدور قانون النقد والائتمان في عام 1990 الذي أعطى استقلالية للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وفتح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص، المحلي و الأجنبي. وتنقسم الورقة إلى خمسة أجزاء، استعرض الجزء الأول منها الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري بعد التغييرات الهامة التي شهدتها خلال السنوات القليلة الماضية. فبالرغم من هيمنة المصارف التابعة للقطاع العام على القطاع المصرفي، إلا أن عدد المصارف الخاصة إرتفع بسرعة حتى وصل إلى ضعف المصارف التابعة للقطاع العام عند بداية عام 2001. وخلال عقد التسعينات، قامت الحكومة بعدد من عمليات إعادة الهيكلة للمصارف التابعة للقطاع العام التي كانت تعاني من القروض المتعثرة للشركات العمومية. فقد بين الباحث، أن هذه المصارف لا زالت مثقلة بالقروض المتعثرة وتنتظر الحكومة حالياً في الطرق المناسبة لتحسين أوضاعها المالية. واستعرض الباحث في الجزء الثاني من ورقته أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف السلطات النقدية وركز على التحول نحو الأدوات غير المباشرة، أي

أدوات السوق وذلك منذ أن بدأت الجزائر في تطبيق برنامج تصحيح هيكل في عام 1994. وفي الجزء الثالث من الورقة تطرق إلى الرقابة على المصارف واستخلص، بعد مراجعة أهم القوانين والإجراءات التي أدخلت في هذا المجال، أنه لا زالت هناك عناصر ضعف خاصة فيما يخص التنظيم والرقابة المستمرة. وتعرض الجزء الرابع من الورقة إلى تقييم كمي لإصلاحات القطاع المصرفي الجزائري، وشمل التقييم الذي تم من خلال متابعة التطورات في مجموعة من المؤشرات النقدية والمصرفية للفترة من 1995-1999، مجالات الإصلاحات التالية: العمق المالي، نمو وتوزيع الائتمان، ميزانية القطاع المصرفي وهيكل أسعار الفائدة. واستنتج الباحث من هذا التقييم أنه كانت للإصلاحات آثار إيجابية على العمق المالي وهيكل أسعار الفائدة، ولكن لا تزال المصارف التابعة للقطاع العام منحازة تجاه الشركات العمومية من حيث توزيع الائتمان، كما أن حجم رأسمالها لا يزال ضعيفاً وعليه فإنها لم تقلل من اعتمادها على البنك المركزي لمواجهة احتياجاتها من السيولة. وفي الجزء الأخير من الورقة، استعرض الباحث عدداً من القضايا المتعلقة في إطار إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري، واعتبر أهم هذه القضايا العلاقة القائمة بين المصارف التابعة للقطاع العام والشركات العمومية، فاقترح خصخصة المصارف كحل لتغيير طبيعة هذه العلاقة وكذلك لضمان المنافسة والكفاءة في القطاع المصرفي الجزائري.

وكانت الورقة الثامنة والأخيرة من تقديم محمد العربي الشافعي، من إعدادة بالمشاركة مع ميشال ديتش وأنا لوزانو فيفاس، وكانت بعنوان "كيف يمكن لمصارف الدول الناشئة أن تحسن من أدائها من خلال تبني تكنولوجيا الدول المتقدمة: حالة تونس". قام الباحثون في هذه الدراسة بمقارنة أداء المصارف التونسية مع أداء المصارف المغربية والفرنسية والإسبانية، وذلك من أجل قياس الكفاءة في الربح التي يمكن للمصارف التونسية أن تحققها باستخدام تقنيات الدول المتقدمة. وتمت هذه المقارنة من خلال تطبيق طريقة دالة المسافة. وشملت الدراسة 9 مصارف تونسية و 9 مصارف مغربية و 128 مصرف فرنسي و 67 مصرفاً إسبانياً، كلها مصارف تجارية، عن الفترة الزمنية 1986-1995. وبينت نتائج الدراسة أنه يمكن للمصارف التونسية تحسين أدائها بنسبة 17 إلى 18% إذا ما تبنت التقنية المستخدمة في المصارف الفرنسية والإسبانية.

وقد خلصت المناقشات التي دارت في الورشة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيص أهمها بمايلي:

- إتخذت الدول العربية خطوات كبيرة نحو تحرير قطاعها المالي بصفة عامة والمصرفي بصفة خاصة، وذلك من خلال إلغاء القيود على الائتمان وتحرير أسعار الفائدة والسماح بدخول مصارف جديدة إلى القطاع، محلية وأجنبية.
- طورت الدول العربية الإطار القانوني والمؤسسي للعمل المصرفي وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، وتمشياً مع التغيرات التي طرأت في هذا القطاع على الساحة الدولية. ومن أهم التطورات التي شهدتها الإطار القانوني والمؤسسي الاستقلالية التي أصبحت تتمتع بها البنوك المركزية العربية، مما وفر لها المرونة المطلوبة للقيام بمهمتها وتحقيق أهدافها.
- أصبحت البنوك المركزية في الدول العربية تستخدم الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بشكل متزايد، أي تلك الأدوات التي تعتمد على السوق لتحديد أسعار الفائدة والائتمان، مما يؤدي إلى توزيع الموارد المالية بدرجة أكبر من الكفاءة.
- في ضوء الأزمات المصرفية التي شهدتها العالم خلال العقدين الماضيين، ومدى انعكاسها على الاقتصاد الوطني، قامت البنوك المركزية العربية بتعزيز الرقابة على المصارف،

وذلك من خلال تبنيها للمعايير الدولية للرقابة والمتمثلة في مبادئ بازل للرقابة الفعلية. ومن أهم المبادئ التي ركزت عليها البنوك المركزية العربية تلك الخاصة بالتنظيم والرقابة المستمرة.

• رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مجموعة من الدول العربية والتي تضمنت الانسحاب التدريجي للدولة من عدد من القطاعات، وتطوير دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إلا أن المصارف التابعة للقطاع العام لازالت تهيمن على القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية. وتدرس بعض من هذه الدول حالياً إمكانية تحويل ملكية هذه المصارف إلى القطاع الخاص، ولكنها تواجه مشكلتين رئيسيتين: تتمثل الأولى في كيفية التعامل مع القروض المتعثرة للشركات العمومية، وتكمن الثانية في اختيار الطريقة المناسبة لعملية الخصخصة.

• إن أداء المصارف في الأقطار العربية يتأثر بدرجات متفاوتة بالمناخ الاقتصادي العام وهيكل المصارف وخاصياتها. فهناك عدد من الأقطار العربية تأثرت مصارفها بالمناخ الاقتصادي العام متمثلاً في عدم الاستقرار الاقتصادي وتدخل الدولة في توجيه الإقراض والعمليات البنكية. وفي المقابل هناك أقطار عربية تأثرت مصارفها بهيكل رأسمالها واختلالات في درجة الملاءمة أو السيولة الزائدة وغيرها.

• نظراً للحجم الصغير لمعظم المصارف العربية، فقد أصبح من الضروري دراسة إمكانية الاندماج بين البعض منها، داخل البلد الواحد في مرحلة أولى. ولكن عمليات الاندماج هذه لا يجب أن يكون هدفها الوحيد تشكيل مصارف ذات حجم كبير، وإنما يجب أن تؤدي إلى ظهور مصارف ذات كفاءة أكبر تقدم مجموعة أوسع من الخدمات وتستطيع المنافسة على المستوى الدولي. وفي هذه الحالة، فإنه يمكن لعمليات الاندماج أن تكون أفقية أو عمودية حسب خصوصيات السوق المحلي وأهداف المصارف المعنية.

• إن قياس الأداء المصرفي يجب أن لا يقتصر على معايير الربحية فحسب، بل يجب أن يضم معايير الكفاءة التي تُقيم درجة الاستعمال الأمثل للموارد المالية والبشرية من قبل البنوك، وكذلك التوليفة الملائمة من الخدمات المقدمة والحجم الملائم من حيث الأصول والموجودات. إن معايير الكفاءة هي التي تحدد درجة تنافسية البنوك وقدرتها على منافسة البنوك الأخرى، لأن ارتفاع الربحية يمكن أن يعكس طبيعة سوق إحتكارية تعمل فيها المصارف أو تدعم من قبل الدولة.

• تستطيع المصارف العربية تحسين أدائها من خلال استخدام التقنية المتطورة في عملياتها. فيترتب على هذه التقنية إرتفاع ملحوظ في كفاءة المصارف كما تبين من حالات بعض الدول العربية.

• لا تزال المصارف الإسلامية تمثل جزءاً صغيراً من القطاع المصرفي في الدول العربية، وذلك حسب مختلف المتغيرات المستخدمة لقياس حجم المصارف. ويتميز السوق الخاص بالمصارف الإسلامية بدرجة عالية من التركيز داخل كل الدول العربية. كما أن الأصول السائلة تشكل نسبة عالية من مجموع أصولها، عند مقارنتها بالمصارف التقليدية. وبصفة عامة، تعتبر المصارف الإسلامية حديثة العهد، ومن المتوقع ازدياد عددها وارتفاع نصيبها من القطاع المصرفي في الدول العربية في المستقبل المنظور.

• من الواضح أن هناك تبايناً في أوضاع القطاع المصرفي من دولة عربية إلى أخرى. ويتمثل هذا التباين في عدد من العناصر، من أهمها هيكل القطاع وحجمه ونوعية التقنيات المستخدمة وطبيعة الأدوات المالية المتوفرة ونوعية الخدمات المقدمة من المصارف إلى عملائها. ولكن، رغم هذه التباينات، إلا أن كل المصارف العربية كمجموعة تواجه تحديات مشتركة قد تختلف فقط من حيث مستوياتها.

• يتوجب على المصارف العربية الاهتمام باستمرار بالعنصر البشري وذلك من خلال تكوين وتدريب الكوادر، مما يساعدها على استيعاب التقنيات الحديثة التي تحتاج دائماً إلى إدخالها لمواكبة التطورات الدولية مما يضمن لها إدارة سليمة لعملياتها. كما يجب تقديم الخدمات المصرفية المتطورة خاصة في ضوء المنافسة الأجنبية القادمة ضمن إطار الاتفاقية العامة في تجارة الخدمات. وأخيراً، وليس آخراً، تبقى الرقابة على العمل المصرفي، (داخلية كانت أو من طرف البنك المركزي) عملاً ضرورياً نظراً لطبيعة هذا العمل ومدى انعكاس التطورات السلبية فيه على إقتصاد البلد بوجه عام.